

ناظرة اقتصادية

بين أداء المصرف الخاص والحكومي

محمد شريف أبو ميسم

اللائق في النشاط المصرفي، ان المصارف الخاصة تتقدم في ادائها بمعدلات عالية مقارنة بمثيلاتها الحكومية التي تتقدم ببطء وعلى ما يبدو.. هذا الأمر تشير اليه نسبة الودائع التي تتزايد معدلاتها لدى المصارف الأهلية مقارنة بنسبة تزايد مثيلاتها في المصارف الحكومية، وتشير اليه أيضا معدلات الائتمان المصرفي، ومعدلات ادخال النقانة المصرفية، علاوة على تطور مهارات العاملين في المصارف الأهلية على اداء الفعاليات المصرفية المتطورة واعداد الموازنات وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة.. وتشير حركة سوق العراق للأوراق المالية الى أعلى نسب تداول من حيث عدد الأسهم في القطاع المصرفي حيث بلغ ٨٢.٩٪ من عدد الأسهم المتداولة في آخر جلسات الاسبوع الماضي.. ويبلغ عدد المشاركات في رؤوس الاموال من قبل مصارف ومؤسسات مالية اجنبية، سبع مشاركات في المصارف الخاصة التي ارتفع عددها الى ٢٢ مصرفا بعد ان كان عددها لا يتجاوز ١٢ مصرفا في العام ٢٠٠٢، هذه المؤشرات وغيرها تدعونا للاقرار بحقيقة التطور الذي يشهده القطاع المصرفي الخاص، وتدعونا أيضا للتوقف ازاء حقيقة اداء المصارف الحكومية الذي لا زال متناكرا على الموروث السروتنيني بالرغم من السعي

الدوب من وزارة المالية والبنك المركزي لتطوير عمل هذه المصارف عبر زيادة رساميلها وتدريب كوادرها وادخال التقانة المصرفية الحديثة في عملها، الا ان واقع الحال يشير الى تمسك فروع هذه المصارف بأساليب الاداء التي عفى عليها الزمن ونحن نقترح من عولة مصرفية كلما تقدم الوضع الأمني باتجاه الاستقرار.. الغريب ان كل الدراسات والبحوث التي قدمت من قبل المعينين والباحثين في القطاع المصرفي تؤكد ضرورة الاهتمام بعامل (الزمن) الموكية التطورات المصرفية، ولكن ما من مؤشر لهذا الاهتمام على ارض الواقع مع اننا مقبلون على الانخراط في عولة مصرفية شتًا ام آيينا.. فان تحدثنا عن اعادة هيكلة المصارف الحكومية فان هذا الموضوع تمت المباشرة به منذ خمس سنوات، الا ان نتائج هذه المباشرة لم تظهر بعد، فادخال التقانة المصرفية لم يظهر لا في الخدمات المقدمة بشكل مباشر للجمهور مثل خدمة الصراف الآلي مثلا او بطاقة الائتمان -ولا في ادوات العمل المصرفي مثل تقانة المقاصة الالكترونية التي يتلكا العمل بها بشكل او باخر، اما بالنسبة الى رساميل هذه المصارف فقد أعلن عن تعديل رساميل بعض منها وما زال بعضها الآخر يعمل برساميل لا تقترب من الرقم الذي حدده قانون المصارف العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي جعل الحد الأدنى لرساميل أي مصرف بـ (٥٠) مليار دينار.. وفي قضية التسهل الاداري فلا يبدو ان الأمر يسير بالاتجاه الصحيح، اذ انه يحتاج الى مزيد من اعادة النظر وخاصة في الوظائف الادارية (ذات الخبرة كما يسمونها!) والتي نكن لها كل الاحترام، الا انها انقضت عن العالم واكتفت بثقافة كتابنا وكتابكم..

أما بخصوص حسن التعامل مع الجمهور فان مشهد المتفاعلين وهم يصطفون بطوابير تحت أشعة الشمس أمام أبواب المصارف الحكومية، بغني عن أي تعليق وقد تويج أحدهم أمام باب أحد فروع مصرف الرافدين -الأحد الماضي- وهو ينتظر دوره وقوفًا تحت لهيب الشمس.

أخفاض صادرات النفط العراقية ٤ ملايين برميل في حزيران والمردودات المالية ثابتة

التصدير لأكثر من خمسة أيام، بسبب سوء الأحوال الجوية وانقطاع التيار الكهربائي عن موانئ التصدير" خلال شهر حزيران الماضي. وأضاف، أن "الوارد المتحقق من بيع النفط بلغ سبعة مليارات و٤١٠ مليون دولار لشهر حزيران، مقابل سبعة مليارات و ١٧٧ مليون دولار تحققت في الشهر الذي قبله". وأشار إلى أن "معدل سعر برميل النفط الخام للشهر الماضي بلغ ١٢٢ دولارًا و٩٠٩ بائنة من الدولار، فيما كان معدل البيع لشهر أيار قد بلغ ١١٥,٠١٦ دولار للبرميل".

وتشهد أسعار النفط العالمية منذ عدة شهور سلسلة ارتفاعات وصلت خلال الشهر الجاري إلى أرقام قياسية غير مسبوقة في التاريخ كان حدها الأقصى ١٤٣ دولارًا للبرميل الواحد.

اسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار IQD	سعر الشراء بالدينار المرادي
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الأسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الن الياباني	JPY	11.211	11.205

بـ ٣٠٠ مليون دولار من ثلاثين مليون يورو

السمنت الجنوبية تبرم اربعة عقود مع شركات اوروبية

الأولية مثل (الكلتكر والجيس) حيث يقوم العمل بطحن الكلتكر واخذ نسبة من الإنتاج كأجور للتصنيع. وأكد المصدر حرص الشركة على تنفيذ منتسبها بسياسات الاقتصاد الجديد وبالاخص منتسبها العامل المعدة للاستثمار من خلال ندوات تثقيفية لبيان فوائد التأهيل من خلال الاستثمار بالمشاركة بالإنتاج إضافة الى اعداد كراس يتضمن الفرص الاستثمارية لمعامل الشركة ومميزات المشاريع المقترحة فضلاً عن المشاركة بالمعارض والمؤتمرات التي تقام داخل وخارج العراق المتخصصة بالاستثمار وإعادة الأعمار والمنظمة من قبل وزارات الدولة المختلفة. مبينا أن من أبرز العوقات التي تواجه الشركة هي عدم استقرار التيار الكهربائي الذي يؤدي الى تلف المواد الأولية الداخلة للفرن في حالة انقطاعه كما أشار الى تقادم الماكائن والمعدات الموجودة حالياً في معامل الشركة وقلة قطع الغيار لها بشكل يؤثر على كميات الإنتاج ونوعيته. ودعا المصدر الجهات الحكومية الى الحد من ظاهرة دخول مادة السمنت المستورد التي باتت تزاحم منتجنا الوطني في الأسواق العراقية بالرغم من ان المنتج المستورد الذي يحمل علامات تجارية مغشوشة يكون غير خاضع لجهاز التقييس والسطرة النوعية وبما يشكل خطراً على الأبنية التي تشيد منه. الامر الذي بطريقتة التصنيع للغير لعمل ام قصر من خلال قيام المستثمر بتوفير المواد المواطن العراقي للخطر.



التصميمية الحالية بنسبة تقارب ال (٢٥٠٪) مع اعداد دراسة للاستثمار بطريقتة التصنيع للغير لعمل ام قصر من خلال قيام المستثمر بتوفير المواد

تصميمية محدودة حيث سيتم تطوير المسلك التكنولوجي لهذين المعلمين للعمل بالطريقة الجافة والصدور بالإنتاج الى أعلى من الطاقة

(٩٠٪) من الطاقة التصميمية لها. مع وجود خطة اخرى لتطوير معمل سمنت النجف والسدة الذين يعملان بالطريقة الرطبة وبطاقة إنتاجية

بغداد / المدقا أيرمت الشركة العامة لصناعة السمنت الجنوبية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن أربعة عقود مع شركات اوروبية متخصصة بهدف تأهيل وتحديث معاملها فقد بلغت القيمة الإجمالية لتلك العقود أكثر من ثلاثة ملايين واربعمائة وستين الف يورو. صرح بذلك مصدر مسؤول في الشركة وقال ان العقد الاول كان لشركة (RHI النمساوية لتجهيز معامل الشركة بالطابوق الحراري وقيمة اجمالية بلغت مليوناً وثمانمائة وأربعة وثلاثين الف يورو.

فيما كانت العقود الثلاثة المتبقية قد أيرمت مع شركة موكتو البلجيكية وقد تضمنت تجهيز معامل سمنت الكوفة والمثنى وسمنت الجنوب ببطانة طواحين السمنت حيث تم تنفيذ عقدي معمل الكوفة والمثنى بوصول تلك الطواحين فعلياً وبخصوص العقد الثالث الخاص بمعمل سمنت الجنوب اوضح المصدر ان الشركة بانتظار فتح اعتماد المصرف العراقي للتجارة ليبدء المباشرة فيه. من جهة اخرى بين مصدر ان الشركة وضعت خططا مستقبلية تهدف الى الوصول بالطاقة الإنتاجية الحالية للشركة لطاقتها التصميمية حيث أعلن عن تأهيل وتطوير معمل سمنت كربلاء والمثنى بطريقة المشاركة بالإنتاج وصولاً الى الطاقة المستهدفة للمعملين البالغة

في مقدمتها سوريا والاردن والامارات

(٩٦٪) من اجمالي صادرات العراق تذهب الى الدول العربية



كانت (٥٥٦) مليون دولار مايعادل (٨١٤٩٣٣) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٦. وأضاف المصدر ان قيمة الصادرات السلعية بلغت (١٧٢) مليون دولار اي مايعادل (٢١٨٣٨٤) مليون دينار عراقي ويزيادة سنوية مقدارها (٧,٥٪) عن سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت (١٦٠) مليون دولار وبما يعادل (٢٣٥١٦٠) مليون دينار عراقي.. مشيراً الى ان تحسن سعر صرف الدينار ادى الى انخفاض قيمة الصادرات بالدينار العراقي بنسبة (٧٪) عن سنة ٢٠٠٦.

واختتم المصدر ان مجموعة الدول العربية شكلت اعلى نسبة زيادة من اجمالي الصادرات السلعية العراقية عدا النفط الخام والمنتجات النفطية، اذ وصلت نسبة الزيادة الى (٩٦,١٪).. وقد احتلت سورية المركز الاول في قائمة هذه الدول وبنسبة (٣١,١٪) لتلتها الاردن وبنسبة (٢٧,٩٪) ثم دولة الامارات العربية بنسبة (٢٠,٢٪).. اما اعلى نسبة صادرات للدول الاجنبية فكانت سويسرا بنسبة (٣,٦٪) من اجمالي الصادرات السلعية عدا النفط الخام والمنتجات النفطية.

بغداد / قيس عبيدات أعلن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ان اجمالي صادرات العراق لسنة ٢٠٠٧ من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الاخرى بلغ (٤١٢٦٨) مليون دولار اي مايعادل (٥٢٢٨٦٤٣٣) مليون دينار عراقي بزيادة سنوية مقدارها (٤٠,٦٪) عما سجل في عام ٢٠٠٦ الذي بلغ (٢٩٣٦١) مليون دينار وبما يعادل (٤١٩٧٠٨١١) مليون دينار عام ٢٠٠٦.

وأشار المصدر الى ان قيمة الصادرات من المنتجات النفطية تزيدت الوقود الاعتيادي قد ازدادت بنسبة (١٨١,٧٪) عن النسبة المسجلة عام ٢٠٠٦، اذ بلغت القيمة الاجمالية لهذه الصادرات (١٥٦٥) مليون دولار وبما يعادل (١٩٨٢٧٨) في حين

تخصيص ٤٠٠ مليار دينار ميزانية تكميلية لوزارة البلديات والأشغال

بغداد / المدقا في ضوء أنجاز وزارة البلديات والأشغال العامة كامل تخصيصاتها للخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ خصص مجلس الوزراء /٤٠٠/ مليار دينار ميزانية تكميلية للوزارة مما هي من السنة الحالية. أعلن ذلك رياض غريب وزير البلديات والأشغال العامه مؤكدا ان هذه التخصيصات الاضافية ستكون عاملا اساسيا في ميدان التوسع في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين في جميع المحافظات و اوضح ان الوزارة بادرت بتوظيف هذا المبلغ لتنفيذ مشاريع وخدمات حيوية وفي مقدمتها تخصيص ٢٤

بغداد / المدقا وافقت الهيئة الاستراتيجية العراقية لإعادة الأعمار في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على خمسة مشاريع مستقبلية بكلفة بلغت أكثر من ٨٠ مليون دولار. وقال رئيس الهيئة علي غالب بابان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي: ان الموافقة تمت على مشاريع بناء قدرات قوات حفظ النظام في محافظة البصرة بكلفة ستة ملايين دولار لوزارة الداخلية وإنشاء مستشفى الأمومة والولادة في مدينة الفلوجة بكلفة ١٧ مليون دولار لوزارة الصحة ومشروع بناء القدرات في مجال مراقبة الاهداف الانمائية للأنفية على المستويين الوطني والمحلي في العراق بكلفة مليونين و٢١٥ الف دولار للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف من المشاريع الأخرى هو مشروع تجهيز ١٢ مستشفى في محافظة بابل بمعدات للمراكز الصحية والمستشفيات هناك بكلفة ٥٥ مليون و٧٥ الف دولار تدفع منها الحكومة الأميركية ٥٠ مليون دولار فيما تدفع الحكومة المحلية في المحافظة المبلغ الباقي ومشروع انشاء محطة توليد كهربائية بسعة (٣٠) ميغا واط لحساب وزارة الكهرباء في محافظة دهوك ضمن إقليم كردستان

بغداد / المدقا

بغداد / المدقا كشف مدير عام الصناعات الإنشائية علي سليم، عن أسماء الحزمة الثانية من شركات وزارة الصناعة والعمران للاستثمار، مشيراً إلى أن عقود تم إبرامها مؤخراً مع شركات أجنبية لتأهيل معامل سمنت المنطقة الجنوبية.

وقال سليم انه تم "الإعلان عن أسماء الحزمة الثانية من شركات وزارة الصناعة والعمران للاستثمار للقطاعات الإنشائية والدوائية والغذائية والميكانيكية كافة". وأكد سليم أن آخر موعد لتقديم العروض، سيكون يوم ٢١-٢٠٠٧، وهو تاريخ غلق باب تقديم عروض الشركات المستثمرة، مشيراً إلى "إعطاء تقييم أكبر في مناقشات العروض للشركة التي لديها شريك استراتيجي متخصص من الشركات العالمية المعروفة".

بغداد / المدقا

وزارة الصناعة تعلن عن أسماء شركاتها المعروضة للاستثمار

بغداد / المدقا كشف مدير عام الصناعات الإنشائية علي سليم، عن أسماء الحزمة الثانية من شركات وزارة الصناعة والعمران للاستثمار، مشيراً إلى أن عقود تم إبرامها مؤخراً مع شركات أجنبية لتأهيل معامل سمنت المنطقة الجنوبية.

وقال سليم انه تم "الإعلان عن أسماء الحزمة الثانية من شركات وزارة الصناعة والعمران للاستثمار للقطاعات الإنشائية والدوائية والغذائية والميكانيكية كافة". وأكد سليم أن آخر موعد لتقديم العروض، سيكون يوم ٢١-٢٠٠٧، وهو تاريخ غلق باب تقديم عروض الشركات المستثمرة، مشيراً إلى "إعطاء تقييم أكبر في مناقشات العروض للشركة التي لديها شريك استراتيجي متخصص من الشركات العالمية المعروفة".

أخفاض صادرات النفط العراقية ٤ ملايين برميل في حزيران والمردودات المالية ثابتة

بغداد / المدقا أفاد الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، الاثنين، إن صادرات النفط العراقية تراجعت نحو أربعة ملايين برميل في شهر حزيران الماضي قياساً بالشهر الذي سبقه وذلك لتوقف عمليات التصدير لأكثر من خمسة أيام خلال الشهر، لكن هذا التراجع لم يؤثر على المردودات المالية المتحققة للعراق بسبب زيادات غير مسبوقه في أسعار النفط.

وأوضح عاصم جهاد، في تصريح صحفي أن "الصادرات النفطية لشهر حزيران الماضي بلغت ٥٨ مليوناً و ١٠٠ ألف برميل، بينما كان معدل الصادرات لشهر ايار ٦٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف برميل". وعزا جهاد هذا التراجع إلى "توقف عمليات

أخفاض صادرات النفط العراقية ٤ ملايين برميل في حزيران والمردودات المالية ثابتة

بغداد / المدقا أفاد الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، الاثنين، إن صادرات النفط العراقية تراجعت نحو أربعة ملايين برميل في شهر حزيران الماضي قياساً بالشهر الذي سبقه وذلك لتوقف عمليات التصدير لأكثر من خمسة أيام خلال الشهر، لكن هذا التراجع لم يؤثر على المردودات المالية المتحققة للعراق بسبب زيادات غير مسبوقه في أسعار النفط.

وأوضح عاصم جهاد، في تصريح صحفي أن "الصادرات النفطية لشهر حزيران الماضي بلغت ٥٨ مليوناً و ١٠٠ ألف برميل، بينما كان معدل الصادرات لشهر ايار ٦٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف برميل". وعزا جهاد هذا التراجع إلى "توقف عمليات

أخفاض صادرات النفط العراقية ٤ ملايين برميل في حزيران والمردودات المالية ثابتة

بغداد / المدقا أفاد الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، الاثنين، إن صادرات النفط العراقية تراجعت نحو أربعة ملايين برميل في شهر حزيران الماضي قياساً بالشهر الذي سبقه وذلك لتوقف عمليات التصدير لأكثر من خمسة أيام خلال الشهر، لكن هذا التراجع لم يؤثر على المردودات المالية المتحققة للعراق بسبب زيادات غير مسبوقه في أسعار النفط.

وأوضح عاصم جهاد، في تصريح صحفي أن "الصادرات النفطية لشهر حزيران الماضي بلغت ٥٨ مليوناً و ١٠٠ ألف برميل، بينما كان معدل الصادرات لشهر ايار ٦٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف برميل". وعزا جهاد هذا التراجع إلى "توقف عمليات